



The Position Of Ibn al- Elj Of Buffer Pronoun

Noor al- huda abood khalaf.

Al- Anbar University- Faculty of Education for Human Sciences.

noo20h2003@uoanbar.edu.iq tel: 07817795032

Prof: Ahmed Abdullah Hmood Al- Ani

Al- Anbar University- Faculty of Education for Human Sciences.

Ahmed.abdullah@uoanbar.edu.iq Tel: 07809435569

Abstract:

Ibn Al-Elj, a grammarian from the 7th century AH, most likely in Al-Andalus. He's known for his book "Al-Basit fi Al-Nahw" which is a lost book except for some parts found in a number of chapters on grammar and morphology. The first person to quote his opinions was Abu Hayyan Al-Andalusi in his book "Al-Tatheel wa Al-Takmil fi Shareh Kitab Al-Tasheel" and thus Abu Hayyan is considered the main source of information about Ibn Al-Elj due to the abundance of his opinions in "Al-Tatheel wa Al-Takmil." It is worth noting that Ibn Al-Elj is only quoted in Abu Hayyan's other works in "Al-Bahar Al-Muhit fi Al-Tafsir" in three places, one is in the introduction of Ibn Al-Elj, and "Irtishaf Al-Dharb" is a summary of "Al-Tatheel wa Al-Takmil," and therefore, the opinions mentioned in it are the same as those in "Al-Tatheel".

This research focuses on some of Ibn Al-Elj's opinions, especially his stance from the pronoun of imperative, which may be a useful reference for those who want to familiarize with this scholar of syntax. I relied on evidence from Quran and mostly poetic evidence in this research, as there was only one reference to Hadith in one place. The research concludes with a conclusion that includes the results I have reached.

Keywords: Ibn (Al-Elj, stance, buffer, pronoun).



موقف ابن العليج من ضمير الشأن

نور الهدى عبود خلف

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار

noo20h2003@uoanbar.edu.iq / 07817795032

أ.د. أحمد عبدالله حمود العاني.

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار

Ahmed.abdullah@uoanbar.edu.iq / ٠٧٨٠٩٤٣٥٥٦٩

الملخص

ابن العليج من نخبة القرن السابع الهجري - على الأرجح - في الأندلس، اشتهر بكتابه (البسيط في النحو) وهو كتاب مفقود إلا بعض الأجزاء منه في عددٍ من أبواب النحو والصرف، وأول من نقل عنه آراءه أبو حيان الأندلسي في كتابه "التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، وعلى هذا فإن أبا حيان صاحب الفضل في معرفة ابن العليج؛ لكنثرة ما ورد في كتاب التذليل والتكميل من آرائه، وتجدر الإشارة إلى أنه لم ينقل عنه في مصنفاته الأخرى سوى (البحر المحيط في التفسير) في ثلاثة مواضع، واحد منها في التعريف بابن العليج، أما (ارتشاف الضرب) فهو مختصر للتذليل والتكميل ومن ثم فإن الآراء الواردة فيه هي نفسها الواردة في التذليل.

ويتصدى هذا البحث لبعض آراء ابن العليج، لا سيما موقفه من (ضمير الشأن) لعله يكون مرجعاً مفيداً لمن أراد التعرف على نحو هذا العالم، وقد اعتمدت في هذا البحث على الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية في الأغلب، أما الحديث النبوي فلم يكن له نصيب وافر من الاستشهاد سوى في موضعٍ واحدٍ، وختمت هذا البحث بخاتمةٍ تتضمن ما توصلت إليه من نتائج.

الكلمات المفتاحية: ابن العليج، موقف، ضمير، الشأن.



موقف ابن العليج من ضمير الشأن

نور الهدى عبود خلف

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار

أ.د. أحمد عبدالله حمود العاني.

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه، والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا البحث يركز على نصوص ابن العليج الواردة في كتاب التذليل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، لا سيما النصوص التي تخص ضمير الشأن. فالمبحث الأول: تناولت فيه موقفه من ضمير الشأن في حال كونه مبتدأً. والمبحث الثاني: تناولت فيه موقفه من ضمير الشأن إذا كان اسماً (لأن) المفتوحة الهمزة المخففة من الثقيلة. هذا ويقوم البحث على توثيق النص أولاً ثم دراسته دراسةً مستفيضةً في ضوء ما جاء به النحاة بدءاً من سيبويه وانتهاءً بنحاة القرن الثامن أو التاسع وبحسب ما تتطلب المسألة، وقد عضدت هذه الدراسة بالشواهد القرآنية والشواهد الشعرية، أما الحديث النبوي فكان الاستشهاد به في موضع واحد. وكانت الدراسة على النحو الآتي:



المبحث الأول: موقفه من ضمير الشأن الواقع مبتدأ

ويذكر أبو حيان^(١) نقلاً عن ابن العليّ الاختلاف في المبتدأ هل يكون الضمير للشأن أو لا، نحو: هو مُحَمَّد ذاهب، فيمنعه أبو الحسن^(٢) والقراء^(٣) وهو لا يجوز عندهم إلا معمولاً، وأجازه النحاة؛ لأن في كان وإن اضممار، وتدخل على مبتدأ وهي جائزة، وقيل: منه قوله تعالى: "قُلْ هو الله أحد"^(٤)، وقوله تعالى: "وهو مُحَرَّمٌ عليكم إخراجهم"^(٥)، وهذا قول الجمهور^(٦).

ويذكر في البسيط بأن ضمير الأمر والشأن لا بد أن يعمل، وليس في الابتداء وهو قول القراء^(٧)، وقوله جل ثناؤه: "قُلْ هو الله أحد"^(٨) فالأحد هو بمعنى: الواحد، على بدل من اسم الله تعالى، كقوله جل جلاله: {وهذا بعلي شيخ} ^(٩)، ويجيز البصريون بأنه غير معمول^(١٠).

ويذكر في البسيط اختلافهم في (ما) حال عملها هل يكون بعدها ضمير الأمر والشأن أم لا؟، فورد الجواز حال الانفصال، نحو: ما هو مُحَمَّد واقف، والجواز بدخول إلا على خبر، ومتقدم إلا على الجملة، نحو: ما هو إلا مُحَمَّد واقف؛ لأن المعنى: ما الكلام إلا هذا، قال الراجز^(١١):

(١) وهو يشرح قول المصنّف: "ويبرزُ مبتدأ، واسم ما، ومنصوباً في باي إنَّ وظنَّ، ويستكنُّ في باي كان وكاد...". التذييل والتكميل: ٢٧٩/٢، وأصله في شرح التسهيل: ١٦٤/١.

(٢) ينظر مذهب الأخفش في: شرح التسهيل: ١٦٧/١، وارتشاف الضرب: ٩٥٠/٢، وجمع الهوامع: ٢٧٤/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢٩٩/٣.

(٤) سورة الإخلاص: ١

(٥) سورة البقرة: من الآية ٨٥.

(٦) التذييل والتكميل: ٢٧٩/٢-٢٨٠، وأخيت حيث رأيتُ الكلام قد اكتمل؛ إذ لم يُنه أبو حيان.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ٢٩٩/٣.

(٨) سورة الإخلاص: ١

(٩) سورة هود: من الآية ٧٢ وهي قراءة الأعمش، ينظر: المحتسب لابن جني، ٣٢٤/١.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨١/٢.

(١١) ينظر: لسان العرب: ٢٨٩/١.



"ما هي إلا شربة بالحوَاب***فصعدي من بعدها أو صوي"^(١)
وفي الاستفهام: هل هو إلا مُجَدِّ واقف، ومثاله باب إن^(٢): "وأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ"^(٣).
ويذكر عن البسيط الاتفاق على كونه في باب كان وأخواتها، وظننت وأخواتها، وكذلك الاختلاف في
أفعال المقاربة، فيجوزه سيويه ويستدل^(٤) بقراءة من قرأ^(٥): "من بعد ما كادَ يزيغُ قلوبُ فريقٍ مَنهم"^(٦).
تقتضي هذه الآراء المنقولة عن ابن العليج الوقوف على مذهب البصريين والكوفيين في ضمير الشأن،
فضمير الشأن ضمير للغائب يأتي بداية الجملة الخبرية وهو يدل على استعظام السامع لحديث المتكلم^(٧)، وإنما
وإنما ابتدأوا به على شريطة التفسير ولذلك نوا^(٨)، ويضم لأنه يفسر بما بعده، وهو ليس بموضعه كقول
العرب: إنه كرام قومك، وإنه ذاهبة أمتك، فالهاء هو الإضمار للحديث الذي ذكر بعد هاء، والتقدير وإن
كان لا يتكلم به إن الأمر ذاهبة أمتك... فصار الكلام خبراً لأمر، وكذلك ما بعده يعني الضمير في موضع
الخبر^(٩)، ويكون هذا الضمير مبتدأً ويكون اسم (ما) وليس، واسم كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، وفاعل
كاد ومفعول ظن، غير أن الفراء لا يجوزه إلا معمولاً ولا يجوز مجيئه مبتدأً، فقال: "ولا يكون العماد مستأنفاً به
حتى يكون قبله إن أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن"^(١٠).

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨١/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨١/٢.

(٣) سورة الجن: من الآية ١٩.

(٤) التذييل والتكميل: ٢٨٣/٢.

(٥) وهي قراءة حفص وحزمة، ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٥١٨/٥.

(٦) سورة التوبة: من الآية ١١٧.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٧١/٢، وأصله في شرح التسهيل: ١٦٣/١.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٧٥/٢.

(٩) المصدر نفسه: ١٧٦/٢.

(١٠) معاني القرآن للفراء: ٢٩٩/٣.



ولكنه قال في موضع سابق^(١): "وقوله: "فإذا هي شاخصة أبصارُ الذين كفروا"^(٢) تكون (هي) عمادًا يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله: "إنَّه أنا اللهُ العزيزُ الحكيمُ"^(٣)، ومثله قوله: "فإنَّها لا تعمى الأبصارُ"^(٤)، الأبصارُ"^(٤)، ولكنهم لم ينقلوا عنه قوله هذا في ضمير الشأن، ويمكن أن يكون له في قوله تعالى: "قُلْ هو اللهُ أحدٌ"^(٥) قول غير الذي في قوله تعالى: ((فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا))، ونقلوا عن الأخفش أنه ذهب مذهب الفراء في عدم مجيء ضمير الشأن إلا معمولًا^(٦).

أما النحويون غير الفراء والأخفش فيجوزون مجيئه مبتدأً ومعمولًا، فالكسائي من الكوفيين والبصريون يجوزون ذلك، والضمير (هو) في آية سورة الإخلاص عندهم ضمير شأنٍ أضمير ولم يتقدمه مذکور، والجملة بعده مفسرة له، وهو مبتدأ^(٧)، ويذكر السيرافي في المبتدأ هو زيد قائم وإن لم يكن جرى ذكرها، ف(هو) ف(هو) مبتدأ ضمير الأمر والشأن، وبعده الجملة بعده خبر^(٨)، ولا يجوز حذف ضمير الشأن إلا في الشعر، كقول الشاعر من الخفيف^(٩):

إن من لام في بني بنت حسا *** ن ألمه وأعصه في الخطوب

أراد: إنه، ولا يجوز ذلك في غير الشعر، فلا يقال: إن زيد ذاهب ويراد به: إنه زيد ذاهب^(١٠)، ويجيء ضمير الشأن معمولًا لأحد النواسخ فالجملة بعده خبر ذلك الناسخ أو مفعوله الثاني، نحو: إنه زيد ذاهب^(١١)

(١) المصدر نفسه: ٢١٢/٢.

(٢) سورة الأنبياء: من الآية ٩٧.

(٣) سورة النمل: من الآية ٩.

(٤) سورة الحج: من الآية ٤٦.

(٥) سورة الإخلاص: ١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٧/١، وارتشاف الضرب: ٩٥٠/٢، وهمع الهوامع: ٢٧٤/١.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٤٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٦/٢.

(٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٤٩/١.

(٩) ديوان الأعشى: ٣٣٥ وهو فيه بلفظ: من يلمني على بني بنت حسان.

(١٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٤٨/١.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٨/١.



ويستتر هذا الضمير مع كان، وكاد من أفعال المقاربة، ويظهر مع غيرهما كما ظهر مبتدأً، فمثاله مستترًا اسم كان: كان زيد ذاهب، ففيها ضمير الأمر مستتر، والجملة بعدها في موضع خبرها، وأخواتها بمنزلتها، كما أن أخوات إن بمنزلتها، ولم يظهر ذلك الضمير في كان وأخواتها؛ لأنه اسم كان وكان فعل، فإذا أضمر استكن في الفعل^(١)، ومن إضماره في كان قوله من الطويل^(٢):

"إذا مت كان الناس صنفان شامت*** وآخر مثني بالذي كنت أصنع"

ومثال مجيئه فاعل كاد مستترًا قوله تعالى: "مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ"^(٣) ^(٤)، ومثال ظهوره مفعولًا مفعولًا لظن: ظننته زيد قائم، فالهاء مفعولها الأول والجملة التي بعدها في موضع المفعول الثاني^(٥)، ومثال مجيئه اسم ما ظاهرًا: ما هو زيد قائم^(٦)، ولا يجوز في لغة أهل الحجاز: ما زيد قائم على أن ضمير الشأن والقصة مستكن فيها؛ لأنها ليست بفعلٍ ليستكن فيها الضمير^(٧).

وهذا الضمير لا يعطف عليه لا في حال كونه ملفوظًا به ولا في حال كونه محذوفًا^(٨)—قد يريد: مستترًا— ولا يلزم الجملة التي تكون خبرًا عنه أن تتضمن عائداً عليه؛ إذ إن الجملة هي نفسها الشأن^(٩). ولا يميز البصريون أن يكون خبر ضمير الشأن اسمًا مفردًا؛ لأن هذا الضمير هو ضمير الجملة، فلذلك ينبغي أن يكون الخبر جملة^(١٠)، وإنما وقع هذا الضمير أولًا؛ لأنه لو عاد على متقدم لم يحتج إلى تفسير^(١١)، ولأنه وضع

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٩/١.

(٢) البيت للعجير السلولي، ينظر: تلخيص الشواهد: ٢٤٦، وخزانة الأدب: ٧٢/٩.

(٣) سورة التوبة: من الآية: ١١٧.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٥٢/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٦٦٢/٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٤٩/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٢/١.

(٨) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢١/٢.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨١/١، وينظر أيضًا: همع الهوامع: ٢٧٢/١.

(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٦/٢.

(١١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٦١.



لتعظيم القصة المذكورة بعده؛ فالشيء إذا ذكر مبهمًا ثم فسر كان أوقع في النفس من وقوعه مفسرًا أولًا^(١)، فمجيئه إذن على غير مذكور سابقًا لمعنى مقصود، "ويكون مؤنثًا إذا كان في الكلام مؤنث، فكأنهم قصدوا إلى المناسبة، وإلا فالمعنى سواء مذكورًا كان أو مؤنثًا، قال الله تعالى: ((فإنها لا تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور))"^(٢).

وفصل ابن مالك بأنه لا يؤنث إلا إذا جاء بعده المؤنث، كما في قوله تعالى: ((فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا))، أو جاء بعده مذكر شبه به المؤنث، نحو: إنها قمر جاريتك، أو جاء الفعل بعلامة التأنيث مسندًا إلى المؤنث، كما في الآية التي استدلل بها ابن الحاجب، ففي هذا وأمثاله التأنيث أجود من التذكير^(٣)، أما إن كان المؤنث في جملة بعد مذكر لم يشبه به مؤنث فضلةً أو كالفضلة فلا يؤنث لأجله الضمير، بل إن الحكم حينئذٍ التذكير كقوله من الطويل^(٤):

"ألا إنه من يلغ عاقبة الهوى *** مطيع دواعيه يبؤ بمحوان"

ومثال تذكيره مع فضلة قوله جل ثناؤه: "إنه من يأت ربه مجرمًا فإن له جهنم"^(٥)، فضمير الشأن مذكر وجملته مشتملة على جهنم وهي مؤنث؛ لأنها في حكم فضلة، وكذلك لا يؤنث الضمير إذا وليه المؤنث شبه به المذكر، نحو: إنه قمر وجهك، ولا يؤنث إذا وليه الفعل للمؤنث من غير علامة، نحو: إنه جلس جاريتك^(٦)

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٦٢، وينظر: شرح التسهيل: ١/١٦٤-١٦٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١/١٦٤، وشرح الكافية الشافية: ١/٢٣٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/١٦٥، والتذييل والتكميل: ٢/٢٧٧، وارتشاف الضرب: ٢/٩٥٠.

(٥) سورة طه: من الآية ٧٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/١٦٥، وشرح الكافية الشافية: ١/٢٣٨.



وخالف ابن مالك النحاة في أن ضمير الشأن يحذف في غير الضرورة، وحمل على ذلك قوله (عليه السلام): "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"^(١)، والتقدير: إنه أشد الناس عذاباً^(٢)، ومجوز حذفه منصوباً عند الرضي أنه صار بالنصب في صورة الفضلات^(٣) واستشهد بقوله من الخفيف^(٤):
"إن من يدخل الكنيسة يوماً*** يلق فيها جاذراً وظباء"
وهو مع تضعيفه حذفه منصوباً لم يجزه في غير الشعر.

والذي ذكره ابن العلي لتعليل محيء ضمير الشأن مبتدأً ومعمولاً أنه قال: لأن (كان) و(إن) يضمير فيهما وهما داخلتان على المبتدأ، فهو جائر في المبتدأ^(٥)، وقال أيضاً: إن الإضمار في (ما) النافية إذا عملت بجوز على جهة الانفصال، ويجوز دخول (إلا) كالخبر، ولا بد حينئذٍ من تقدمها على جملة مفسرة لضمير الشأن، نحو: ما هو إلا محمد جالس؛ إذ إن المعنى: ما الكلام إلا هذا، وكذلك الحال في الاستفهام، نحو: هل هو إلا محمد قائم^(٦)، وعن استتار ضمير الشأن قال: إنهم اتفقوا على استتاره في باب كان وأخواتها، وفي ظننت وأخواتها، ولكن اختلفوا في استتاره في أفعال المقاربة، فسيبويه يجوزه مستدلاً بقراءة من قرأ: ((من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم)) بالياء^(٧)، لكن سيبويه استدل بقراءة من قرأ: {من بعد ما كاد يزيغ^(٨) بالياء، وذكر وذكر بأنه تفسير جائز؛ لأن بمعنى كادت القلوب لفريق منهم أن يزيغ^(٩).

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب اللباس: باب عذاب المصورين يوم القيامة، وهو فيه بلفظ: "إن أشد الناس... غير (من)، ينظر: ١٤٩٥ وعلى هذه الرواية لا يُقدَّر ضمير الشأن؛ لأن اسمها (أشد)، وهذا مما يُردُّ به على ابن مالك.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٣٦/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١٨٢/٢.

(٤) نُسِبَ إلى الأخطل وليس في ديوانه، ينظر: خزنة الأدب: ٤٥٧/١، و٤٤٨/١٠، وينظر أيضاً: شرح الشواهد الشعرية: ٦٨/١، و١٠٨ وفيه: أن هذا الشعر ليس له؛ لأن النصرائي يحترم مكان عبادته فلا يتغزل بفتيات الكنيسة.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨٠/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨١/٢، وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب: ٩٥٠/٢.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨٣/٢، وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب: ٩٥١/٢.

(٨) هذه قراءة باقي القراء السبعة سوى حفص وحمة، ينظر: البحر المحيط: ٥١٨/٥.

(٩) الكتاب: ٧١/١.



والفرق بين هذا الضمير وبين الضمائر أن هذا الضمير لا يكون معطوفاً عليه، ولا يبدل منه، ولا يؤكد، ولا يقدم عليه خبره ولا أحد جزأيه، ولا يفسر بمفرد^(١)، وإفراده لازم، فيقال: إنه أخواك قائمان، وإنه إخوتك ذاهبون^(٢)، وجواز كون الضمير مذكراً ومؤنثاً سواء كان بعده مذكراً أم مؤنثاً مذهب أهل البصرة، وذلك نحو: هو زيد قائم، وهو هند قائمة، ومذهب أهل الكوفة تذكره مع المذكر وتأتيه مع المؤنث، نحو: كان زيد قائم بتقدير: هو، وكانت هند قائمة بتقدير هي، ولا يجوز عندهم ما جاز عند البصريين، ولابن مالك تفصيل في هذا الخصوص ومخالفة للفريقين وترجيحات^(٣) كما سبق ذكرها عنده، ولا يفسر هذا الضمير إلا بجملة خبرية مصحح جزأيهما، فلا يخبر عنه بالمفرد خلافاً للكوفيين والأخفش الذين جوزوا ذلك، نحو: ظننته قائماً زيد وكان قائماً زيد، كما جوزوا التصريح بأحد جزأي الجملة المفسرة، نحو: إنه ضرب، وإنه قام، ولا يجوز شيء من ذلك عند البصريين^(٤)، ففي نحو: ظننته قائماً زيد، عندهم زيد مبتدأ والجملة قبله خبر عنه. ولا خلاف في أن ضمير الشأن اسم يحكم على موضعه بالإعراب بحسب العامل إلا ما ذهب إليه ابن الطراوة^(٥)، إذ زعم أنه حرف^(٦) وأنه في نحو: إنه أمة الله ذاهبة حرف يكف إن عن عمله، كما كفتها ما، نحو: إنما عُجِدَ جالس، وأما في كان عُجِدَ منطلق، وليس عمرو ضاحك، وغيرها من نواسخ الابتداء مما يستتر معه ذلك الضمير فهي حال دخولها على الجمل التي تعمل فيها ملغاة ك(ظننت) والعرب تلغي ظننت^(٧). ولما كان من شروط ضمير الشأن ألا تتقدمه الجملة المفسرة ولا أحد جزأيه عده الشاطبي مما له الصدارة في الكلام؛ إذ لو قدمت الجملة عليه فقبل: عُجِدَ منطلق هو، أو قامت هند هي، لما علم كونه ضمير

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٢/٢٧١، وارتشاف الضرب: ٢/٩٤٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٩٤٨، والتذييل والتكميل: ٢/٢٧٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٩٤٨-٩٤٩، والتذييل والتكميل: ٢/٢٧٦.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٢/٢٧٤-٢٧٥، وأصله في شرح التسهيل: ١/١٦٣-١٦٤.

(٥) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٧٥٥، وهمع الهوامع: ١/٢٧٢.

(٦) وقد ذكر أبو حيان ردَّ الأستاذ أبي علي عليه، ينظر: التذييل والتكميل: ٢/٢٧٢-٢٧٣.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٢/٢٧١-٢٧٢، وارتشاف الضرب: ٢/٩٤٧-٩٤٨.



شأن؛ لتوهم كونه بدلاً، أو توكيداً للضمير أو للظاهر، فلذلك التزموا تأخير الخبر وتقديم المبتدأ^(١)، أما دخول العوامل عليه نحو: كان وإن فإن فلا تزيل عنه ملازمة الصدارة؛ لأن ملازمة الصدارة محتملة أن يراد بها بالنسبة إلى جزأي الجملة المفسرة له خاصة، أي إنه معروف بذلك على الجملة^(٢)، كما أن دخول العوامل عليه لا يزيل عنه استحقاق الصدارة على الجملة من جهة أن بعض العوامل قد تسبق أسماء الشرط والاستفهام ولا تزيل عنها استحقاق الصدارة، وذلك كعامل الجر؛ فلأجل اشتراك ضمير الشأن معها في الاعتبار عده في جملة الأسماء التي لها الصدارة في الكلام^(٣).

المبحث الثاني: موقفه من ضمير الشأن في (أن) المفتوحة المخففة من الثقيلة

ويذكر أبو حيان^(٤) نقلاً عن ابن العلي أن في البسيط وعمله لغير مضمير فلم يسمع، وأظن أنه يقرأ في الشواذ: {والخامسة أن غضب الله عليها}^(٥) حمل على كأن، ويذكر أيضاً بأن اسمها إذا كان ليس ضميراً للشأن فهل يكون خبراً معرفياً؟ ففيه نظر انتهى، يعني إذا حذف وكان ليس للشأن^(٦).

الكلام في هذه المسألة على (أن) المخففة من الثقيلة هل تعمل بعد تخفيفها أو لا، وإذا عملت فهل تعمل في المضمير أم في الظاهر، وورد عن سيبويه بأنها لا تخفف في الكلام البتة

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٧٨/٢، وشرح التصريح: ٢١٧/١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٧٩/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٠/٢.

(٤) وهو يشرح قول المصنف: "وَيُخَفَّفُ (أَنَّ) فَيُنَوَى فِيهَا اسْمٌ لَا يَبْرُزُ إِلَّا اضْطِرَارًا"، التذييل والتكميل: ١٥٨/٥-١٦٠، وهو

في شرح التسهيل: ٤٠/٢

(٥) سورة النور: من الآية ٩ وهي قراءة غير موجودة.

(٦) التذييل والتكميل: ١٦١/٥.



وبعدها أسماء إلا وتكون ثقيلة مضمرة فيها اسم^(١)، وذلك كما في قراءة: {والخامسة أن غضب الله عليها}^(٢)،
"فكأنه قال: أنه غضب الله عليها"^(٣)، ومثله قول الشاعر من البسيط^(٤):

في فتية كسيوف الهند قد علموا *** أن هالك كل من يحفى وينتعل

"كأنه قال: أنه هالك"^(٥)، والدليل على أنهم خففوا على إضمار الهاء، إذا استقبح وقد عرفت بذلك القول^(٦)
القول^(٦) فنقول: أن لا، أو تدخل سوف أو قد أو السين^(٧)، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ((علم أن
سيكون منكم مرضى))^(٨)، وقوله: ((لنلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرن على شيء))^(٩)، ولا تقع (أن) التي
تنصب الأفعال في هذا الموضع؛ لأن هذا موضع يقين وإيجاب^(١٠)، بدليل الفعل (علم) في الآيتين، ويذكر بأنهم
إذا لم يريدوا إضماراً لنصبوا كما نصبوا في الشعر عند الاضطرار، أي إلى التخفيف، لا ضرورة الشعر بكأن إذا
خفف، والمراد (كأن) وليس الإضمار، نحو قوله من الرجز^(١١):

"كأن وريديه رشاء خلب"

(١) الكتاب: ١٦٣/٣-١٦٤.

(٢) وهي قراءة يعقوب، ينظر: معجم القراءات: ٢٣٣/٦.

(٣) الكتاب: ١٦٣/٣.

(٤) البيت من معلقة الأعشى، ينظر: شرح المعلقات العشر للشنقيطي: ٢٣١.

(٥) الكتاب: ١٦٤/٣.

(٦) إذ تلتبسُ ب(أن) المصدرية الناصبة للفعل.

(٧) الكتاب: ١٦٥/٣.

(٨) سورة المزمل: من الآية ٢٠.

(٩) سورة الحديد: من الآية ٢٩.

(١٠) ينظر: الكتاب: ١٦٦/٣.

(١١) قائله رؤية ولم أجده في ديوانه، ينظر: شرح المفصل: ٥٦٥/٤، وشرح التصريح: ٣٣٣/١، وشرح الشواهد الشعرية:

١٠٣/١.



فهذه كاف أضيفت إلى أن، وعند اضطرار لتخفيف لم تضمر، فلم تنصب بها، وتحذف من الفعل فلا تغير عمله^(١)، وتقدير البيت: كأن ويرديه.

قال أبو سعيد السيرافي: والمضمر إذا لم يكن مما جرى ذكره فهو ضمير الشأن^(٢)، والفرق بين (أن) الخفيفة^(٣)، و(أن) المخففة من الثقيلة أن الخفيفة لا تقع ثابتة، بل تقع مطلوبة أو متوقعة، نحو: أرجو أن تذهب، وأخاف أن تقوم، أما المخففة من الثقيلة فتقع ثابتة على معنى الثقيلة، وذلك نحو: أعلم أن ستقوم، على معنى: أنك ستقوم، ولا يقال: أرجو أن ستقوم؛ لأنه لم يستقر عنده؛ لأن الثقيلة إنما تدخل على ابتداء مستقر^(٤)، وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله: موضع يقين وإيجاب^(٥).

ولا تخفف (أن) من غير واحدٍ من هذه الأحرف -السين، وسوف، والنفي، وقد- لأنهم جعلوها^(٦) عوضًا مما لحق أن من التغيير، وكان التعويض مع الفعل أولى منه مع الاسم؛ لأن أن لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير، وهو الحذف، في حين إنما لحقها مع الفعل ضربان من التغيير الحذف، ووقوع الفعل بعدها؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم^(٧).

ولا تلغى (أن) المخففة من الثقيلة عن العمل بالكلية، ولا تصير بالتخفيف حرف ابتداء، بل يكون فيها ضمير الشأن، كقوله تعالى: ((أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا))^(٨)، والمراد: أنه، وهو الجيد الكثير، فإن لم يكن فيها ضمير أعملت فيما بعدها^(٩).

(١) الكتاب: ١٦٤/٣، وينظر أيضاً: شرحه للسيرافي: ٤٠٣/٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٠٢/٣.

(٣) أي: المصدرية.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٨٧/١.

(٥) سبق ذكره عند سيبويه.

(٦) أي: هذه الأحرف.

(٧) ينظر: الإنصاف: ١٦٦/١.

(٨) سورة طه: من الآية ٨٩.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ٥٥٠-٥٤٩/٤.



كقول الشاعر من الطويل^(١):

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني *** طلاقك لم أبخل وأنت صديق^(٢)

فالكاف في موضع نصب اسمها، قال سيبويه: وليس هذا الجيد ولا بالكثير كالمكسورة^(٣)، يعني إعمالها في ظاهرٍ ظاهرٍ بعدها، وإنما أجازوا في (أن) الإضمار من قبل أنها لما قويت اتصالها بما بعدها عند الفتح، لم يكن بد من تقدير الاسم المحذوف لتعمل فيه، ووجه آخر وهو أن المفتوحة لم تقع أولاً في موضع الابتداء فيجعل ما بعدها مبتدأً وتلغى كما في (إن) المكسورة المخففة؛ لأنها -أي: المفتوحة- وإن كانت تدخل على المبتدأ إلا أنها تحيل معنى الجملة إلى الأفراد وتكون مبنيةً على ما قبلها، فلو ألغيت لوقعت بعدها الجملة، وليس هذا من موضع الجمل، فلهذا ألغى عملها في الظاهر وكانت معاملةً حكماً وتقديراً^(٤).

وإنما التزم حذف اسمها إذا كان مضمراً؛ لأن الضمير يرجع الأشياء إلى أصولها، فعند ظهور الاسم المضممر وجب إعادته إلى أصله بالتشديد، والذي يدل على أنها مع تخفيفها معاملة لا ملغاة، أن الموجب لعملها موجود وهو الاختصاص، ولهذا لا يأتي بعدها فعل، وإن جاء فاسم مضممر، نحو: تحققت أن سيقف عُجْد، والتقدير: أنه سيقف عُجْد؛ ولو كان من حروف يجوز أن يليها فعل لما التزم فصل بينهما بالسین، أو قد، أو سوف، حال الإيجاب، ولا حال النفي، أما إذا وليها فعل غير متصرفٍ كعسى، وليس فلا يفصل بينها وبينه بفواصلٍ، فكأنها لم يلبها إلا الاسم، ومثال ذلك قوله تعالى: "وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى"^(٥)، وقوله: "وَأَنْ

(١) لم ينسب إلى قائل، ينظر: خزانة الأدب: ٤٢٧/٥، وشرح الشواهد الشعرية: ١٦٥/٢.

(٢) هذا الشاهد من إعمالها في الظاهر لا في المقدّر، كما في شرح المفصل لابن يعيش: ٥٥٠/٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٧٤/٣ وفيه: "وليس هذا بقوي في الكلام بقوة: أن لا يقول؛ لأن (لا) عوض من ذهاب العلامة".

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٤٩/٤-٥٥٠.

(٥) سورة النجم: ٣٩.



عسى أن يكونَ قد اقتربَ أجلهم^(١)، ولا يجوز أن يأتي الفعل بلا فاصل إلا في الضرورة الشعرية^(٢)، كقول الشاعر من البسيط^(٣):

أن تقرأن على أسماء ويحكما *** مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

أما عن خبر (أن) هذه فقال المصنف إنه لا يكون إلا جملةً مصدريةً مبتدأً، مستشهداً بقوله تعالى: "وَأخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"^(٤)، أو مصدريةً بالخبر كقول الأعشى:

"في فتية كسيوف الهند قد علموا *** أن هالك كل من يحفى وينتعل"^(٥)

أو مصدريةً بأحد حروف النفي كقوله ﷺ: "وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون"^(٦)، أو بأداة شرط، كقوله من الكامل^(٧):

"فعلمت أن من تثقفوه فإنه *** جزر خامعة وفرخ عقاب"

أو مصدريةً ب(رب)^(٨)، كقوله من الطويل^(٩):

"تيقنت أن رب امرئٍ خيل خائناً *** أمين وخوانٍ يخال أميناً"

وتمثل بقوله تعالى في قراءة من قرأ: {والخامسة أن غضب الله عليها}^(١٠) على أنها قد وليها فعل مباشر معناه الدعاء، وقد يليها الفعل مباشرةً وهو غير متصرفٍ كقوله تعالى: "وأن عسى أن يكونَ قد اقتربَ أجلهم"^(١١)،

(١) سورة الأعراف: من الآية ١٨٥.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٤٦/١-٣٤٧.

(٣) لم يُنسب هذا البيتُ إلى قائل، ينظر: تخلص الشواهد: ٣٨٩، وخرزاة الأدب: ٤٢١/٨، وشرح الشواهد الشعرية: ٣١٣/١.

(٤) سورة يونس: من الآية ١٠.

(٥) سبق تخريجُه.

(٦) سورة هود: من الآية ١٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٤١/٢، و٨/٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٤١/٢-٤٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٤٢/٢، وجمع الهوامع: ٤٣٣/٢، وخرزاة الأدب: ٥٦٧/٩، وشرح الشواهد الشعرية: ٢٦٣/٣.

(١٠) سورة النور: من الآية ٩ وهي قراءةٌ نافع، ينظر: السبعة في القراءات: ٤٥٣/١.

(١١) الأعراف: من الآية ١٨٥.



فإن كان فعلاً متصرفاً وليس دعاءً وفي مباشرة (أن) في غالبه بالسين أو سوف ونحوهما كما سبق من شواهد^(١)، ثم قال: وقد يلي (أن) المخففة من الثقيلة مباشرةً فعل متصرف لا يقصد به الدعاء، وعليه نبه بقوله: غالباً^(٢)، إن كان بعد فعل قلبي أو بمعناه، وهو أسهل من غيره، فمثال الفعل القلبي قوله من الخفيف^(٣):

"علموا أن يؤملون فجادوا *** قبل أن يسألوا بأعظم سؤل"

ومثال غير القلبي قراءة بعض القراء: {لمن أراد أن يتم الرضاعة^(٤)، و(أن) في هذين الموضوعين ونحوهما هي الناصبة للمضارع عند البصريين، والمخففة عند الكوفيين، فالبصريون تركوا إعمالها حملاً على أختها (ما) المصدرية، واختار ابن مالك مذهب الكوفيين وهو عنده أولى بالصواب؛ لأنه لا يلزمه الإهمال بما وجب له من إعمال، بدليل قوله من الطويل^(٥):

"رأيتك أحييت الندى بعد موته *** فعاش الندى من بعد أن هو خامل"

فوصل (أن) بالجملة الاسمية ولم تسبق بفعل قلبي أو بمعناه^(٦).

ويذكر الرضي وإنما أعملت (أن) هذه في ضمير شأنٍ مقدرٍ وإن كانت في الظاهر ملغاةً؛ ليحصل ربط مقدر بينها وبين الجملة التي تليها باللفظ لوجود اسم؛ ويكون لها باسمها ارتباط، واسمها بالخبر ارتباط، فيحصل بينها وبين جملة تليها وهي خبر اسمها، ويطلب الارتباط اللفظي بينهما؛ للارتباط المعنوي التام بينهما^(٧).

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٤٢/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩/٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣٦٠/١، وشرح الأشموني: ٣٢٣/١، وجمع الهوامع: ٥١٦/١، وشرح الشواهد الشعرية: ٢١١/٢.

(٤) وهي قراءة مجاهد وابن محيصن وابن عباس، ينظر: معجم القراءات: ٣٢١/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٠٠/١، وشرح التسهيل: ٤٥/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٤٤/٢-٤٥.

(٧) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١٨٣/٢-١٨٤.



وأنكر ابن العليج سماع عملها في غير المضمير يعني الظاهر ولكنه أورد بأنه قد قرئ بالشواذ: {والخامسة أن غضب الله عليها} ^(١) لتحمل على (كأن) ^(٢)، فإذا كان الاسم غير ضمير الشأن فهل الخبر معرّفًا، ففيه نظر، وفسره أبو حيان بقوله: يعني إذا حذف وكان غير ضمير الشأن ^(٣)، ومعنى سؤاله: إذا حذف حذف اسمها وكان غير ضمير الشأن، فهل يليها الخبر معرفةً، فيه نظر، وهو سؤال معناه الإنكار؛ لقوله: فيه نظر.

ويذكر ابن هشام وشرط خبرها أن يكون جملةً، فلا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم، فجواز الأمران ^(٤)، وقد اجتمعا في قوله من المتقارب ^(٥):

"بأنك ربيع وغيث مريع *** وأنت هناك تكون الثمالة" ^(٦)

ففي صدر البيت الخبر مفرد، وفي عجزه الخبر جملة.

ولا يقال: اسمها ضمير مستكن؛ لأن الضمير المنصوب لا يستكن، كما أن الحرف لا يستكن فيه الضمير، ولكن يقال: محذوف، نبه إلى ذلك المرادي في التوضيح ^(٧)

وتلتبس (أن) هذه بالمفسرة التي بمعنى (أي)، وبالمصدرية الناصبة، وللتفريق بينهما ينظر إلى الكلام قبلها، فإن استغنى وتم وكانت في استئناف كلام جديد فهي المفسرة، نحو قوله تعالى: ((وانطلق الملاء منهم أن امشوا واصبروا على آهاتكم)) ^(٨)، وإن لم يستغن فإما أن تكون المصدرية الناصبة، وإما أن تكون المخففة من

(١) ينظر: سبق ذكرها.

(٢) كما حمل سيبويه (أن) على (كأن) فيما سبق: ينظر: الكتاب: ١٦٤/٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ١٦١/٥-١٦٢.

(٤) أي: يجوز كونه جملةً ويجوز كونه مفردًا.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٣٥٧/١، وتخليص الشواهد: ٣٨٠، وخزانة الأدب: ٣٨٢/١٠، وشرح الشواهد الشعرية: ٢١٢/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٢٩/١.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد: ٥٣٩/١.

(٨) سورة ص: من الآية ٦.



الثقيلة، وحينئذ ينظر إلى الكلام بعدها، فإن كان اسماً نحو قوله تعالى: ((وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)) فليست المصدرية؛ لأنها لا يليها إلا الفعل، فلم يبق إلا أن تكون المخففة من الثقيلة^(١).

الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

١. الضمائر في العربية نوعان، نوع يعود على ذي ذكرٍ متقدمٍ، ونوع لا يعود على متقدمٍ بل يفسره ما بعده، وهذا الأخير ضمير الشأن.
٢. ضمير الشأن اسم لا حرف، وهو مما له الصدارة في الكلام -أي: على مفسره- فلا يتقدم مفسره عليه، أما النواسخ فلا تزيل عنه استحقاق الصدارة.
٣. مذهب جمهور النحاة أن ضمير الشأن يكون مبتدأً، ويكون معمولاً لإحدى النواسخ، ك(إن) وأخواتها، وكان أخواتها، وأفعال المقاربة، والأفعال في باب (ظن).
٤. مذهب الأخفش من البصريين، والفراء من الكوفيين أنه لا يكون إلا معمولاً.
٥. أجاز ابن العلي وقوع ضمير الشأن اسماً ل(ما) النافية العاملة عمل (ليس) شرط أن ينفصل، سواء كان نفيها منتقِضاً ب(إلا) أو غير منتقِضٍ، وكذلك أجاز وقوعه منفصلاً في الاستفهام.
٦. لا يجوز الحذف لضمير الشأن إلا في الضرورة الشرعية.
٧. خالف ابن مالك النحاة فذهب إلى أن ضمير الشأن يحذف في غير الضرورة.
٨. يستتر ضمير الشأن في كان وأخواتها، وفي أفعال المقاربة على مذهب سيبويه، ولا يستتر في الحروف ك(إن) وأخواتها، و(ما) النافية، والاستفهام، بل يبرز متصلاً أو منفصلاً.
٩. لا يستتر هذا الضمير في الفعل (ظننت) لأن محل الضمير حينئذٍ نصب، والمنصوب يظهر ضميره.
١٠. يبرز هذا الضمير منفصلاً إذا وقع مبتدأً.
١١. ينبغي أن يكون مفسر هذا الضمير جملةً خبريةً مصرحاً بجزأيتها لا جملةً إنشائيةً، ولا مفرداً.

^(١) قال ذلك السيرافي، ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/٣٩٩، وينظر أيضاً: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٥٥١.



١٢. هذا الضمير لا يعطف عليه لا في حال كونه ملفوظاً به، ولا في حال كونه مستترًا، ولا يؤكد ولا يبدل منه، ولا يقدم عليه خبره الجملة ولا أحد جزأيه، ولا يعود عليه عائد من الجملة التي تفسره.
١٣. يكون هذا الضمير ملازمًا للأفراد، ويكون مذكرًا إذا وليه مذكر، ومؤنثًا إذا وليه مؤنث، أو مذكر شبه به مؤنث، أو وليه فعل مسند إلى مؤنث.
١٤. يجوز حذف هذا الضمير إذا كان اسم (أن) المفتوحة الهمزة المخففة من الثقلية؛ لأن ظهوره يردها إلى أصلها من التثقيب.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق ودراسة: د- رجب عثمان مجّد، مراجعة : د- رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٢. أمالي الشجري، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د- محمود مجّد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م.
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ مجّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٥. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د- إبراهيم مجّد عبدالله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٦. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صديقي مجّد جميل، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠هـ.
٧. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: د- عياد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.



٨. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د- عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، د- حسن هنداوي، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
١٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام مجد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١١. السبعة في القراءات: أبو بكر بن مجاهد البغدادي، (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
١٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: مجد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
١٣. شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين مجد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ود- مجد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
١٤. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٥. شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: د- إميل بديع يعقوب، منشورات مجد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٦. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مجد بن مجد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٢٧م.
١٧. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين مجد بن الحسن الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د- يحيى بشير المصري، جامعة الإمام مجد ابن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٨. شرح الكافية الشافية، ابن مالك جمال الدين مجد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى- مركز البث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة، ط١.



١٩. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
٢٠. شرح المعلقات العشر للشنقيطي، (ت ١٣٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٤، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
٢١. شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلبي (ت ٦٤٣هـ)، قدم لم ووضع هوامشه وفهارسه: د- إميل بديع يعقوب، منشورات مُجَدَّ علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٢٢. صحيح البخاري، الإمام: أبو عبد الله مُجَدَّ بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٢٣. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢٤. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، (ت ٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٢٥. المختص في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلبي (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٢٦. معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: هدى مُجَدَّ قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
٢٧. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاني، مُجَدَّ علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، ط١.
٢٨. معجم القراءات، د- عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٢٩. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو مُجَدَّ جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د- مازن المبارك، مُجَدَّ علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٣٠. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د- علي بو ملح، مكتبة الهلال- بيروت، ط١، ١٩٩٣م.



٣١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٥٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٣٢. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت .
٣٣. نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٣٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر .

